

قضية

يتخوف بعض اهالي المتين من ان يقضي مشروم المنطقة الصناعية المزمع إنشاؤها في بلدتهم على كامل «حرش الضيعة» المُصنّف محمية طبيعية. هبعث الخشية الحماسة التي يديها للمشروم رئيس البلدية المُدعى عليه بجناية تزوير خرائط الاملاك العامة في البلدة

المشروم سيقضي على مايراوح بين 10 و70 في المئة من محمية البلدة

بعد المنطقة الصناعية.. المتين بلا غابة ولا ينابيع!



رئيس البلدية، حرش المتين لا يخضع للحاكم قانون حماية الغابات (الخار)

هديك فرزور

أكثر من 70 في المئة من غابة المتين (قضاء المتن) مُهدّدة بالتدمير بسبب مشرووع لإنشاء مدينة صناعية. هذا مرفقاً بدراسة قانونيّة تبين أن إنشاء المنطقة الصناعية مخالفاً لقانونون المحميّات وقد حوّل وزير البيئة السابق طارق الخطيب الكتاب الى هيئة التشريع والاستشارات في الغابة (10% من مساحتها) التي صُنّفت محمية العام الماضي. المشرووع باتي ضمن خطة لـ «إنشاء مناطق صناعية حديثة (...) عبر شبكة من الطرق والخدمات الملحقّة من الأشجار المتلاصقة والمتنوعة (...) وأنواعاً من الأشجار الغريبة». واستناداً الى ذلك، أعلن وزير كتّاب وجّهه المدير العام لوزارة الصناعة داني جدهون الى بلدية المتين (3423 تاريخ 2017/11/6)، مؤكّداً أن المشرووع «سلك طريق

حتى الآن، لا تسع بلدية المتين الى إجراء دراسة الأثر البيئي للمشرووع وفق ما تقتضيه القوانين، فيما يؤكّد المحامي جهاد بو نادر، الموكل من مخاتير الضيعة، أن أعضاء المجلس البلدي لم يكونوا على علم بقرار استثمار أكثر من 70% من مساحة الغابة المحمية»، وأن رئيس البلدية «أخفى كتاب جدهون عنهم ولم يطرح توسعة المنطقة الصناعية في المجلس، وفي الوقت نفسه، أشاع بأن المشرووع سيطال 80 ألف متر مربع فقط من الحرج فيما تشير كل المعطيات الى أن المنطقة الصناعية ستستثمر نحو 600 ألف متر مربع من الغابة التي تبلغ مساحتها نحو 800 ألف متر مربع». وما يؤكّد أن البلدية ستقدم على غالبية مساحة الغابة هو اشتراط الجهة الهولندية أن تكون العقارات ملكا للبلدية أو

للمووقف، و«معارضة رئيس البلدية الشرسة لإعلان الحرج محمية لأن من شأن ذلك أن يعرقل المشرووع». رئيس البلدية، من جهته، لا يخفي اعتراضه في اتصال مع «الأخبار»، وصف إعلان حرش المتين محمية بـ «غير المنجز»، و«غير القانوني» لأن «الحرش لا يخضع لأحكام قانون حماية الغابات بعكس ادعاءات الوزير». وقال إن مختارين من أصل ثلاثة من البلدة المختين قدّما «إفادة كاذبة لوزارة الزراعة تفيد بأن العقارين بضمان غابة كثيفة من الأشجار (...) قرار وزير الزراعة بُني على إفادة كاذبة وهو، بالتالي، منفي على باطل»، «الريس» بو نادر لفت الى أن إقامة المنطقة الصناعية «حلم قديم كان عليه إجماع وطولبع الغابة هو اشتراط الجهة الهولندية أن تكون العقارات ملكا للبلدية أو

للمووقف، و«معارضة رئيس البلدية الشرسة لإعلان الحرج محمية لأن من شأن ذلك أن يعرقل المشرووع». رئيس البلدية، من جهته، لا يخفي اعتراضه في اتصال مع «الأخبار»، وصف إعلان حرش المتين محمية بـ «غير المنجز»، و«غير القانوني» لأن «الحرش لا يخضع لأحكام قانون حماية الغابات بعكس ادعاءات الوزير». وقال إن مختارين من أصل ثلاثة من البلدة المختين قدّما «إفادة كاذبة لوزارة الزراعة تفيد بأن العقارين بضمان غابة كثيفة من الأشجار (...) قرار وزير الزراعة بُني على إفادة كاذبة وهو، بالتالي، منفي على باطل»، «الريس» بو نادر لفت الى أن إقامة المنطقة الصناعية «حلم قديم كان عليه إجماع وطولبع الغابة هو اشتراط الجهة الهولندية أن تكون العقارات ملكا للبلدية أو

مياه الضيعة ملوثاً!

في 2016/12/15، أعدّ الخبير الدكتور جهاد عيود المُكلّف من قاضي العجلة في المتن القاضي انطوان طعمة تقريراً حول مياه المتين، استند الى فحوصات أجراها فريق من الجامعة الأميركية في بيروت، وخُصّص إلى أن نبع بقلبع الذي يُغذي البلدة بمياه الشفة ملوث بمياه الصرف الصحي لعدد من الفلل الموجودة على عقارات تقع ضمن حرم الاملاك العامة لبتنايبع البلدة. ويبلغ عدد هذه العقارات الممنوع التشييد عليها نحو 18 عقاراً. رئيس البلدية نفى ذلك مؤكداً أن «تراخيص البناء قبل صدورها يتم التأكّد من قانونيتها ولا تعطى الا بعد كشف فني للتنظيم المدني». فيما يلت المحامي بو نادر الى أن «التراخيص مُنح من رئيس البلدية، أما التنظيم المدني فيعطي موافقات فنية»، لافتاً الى أن المعنيين بهذا الملف في التنظيم المدني «موضع ملاحقة حالياً بعدما تبينّ أنهم أعطوا إفادة تخطيط مضمّلة تفيد بعدم وجود اشارات على العقارات وعدم إصابتها بأي تخطيط على خلاف الإفادات العقارية».

زرم محرقة داخل الغابة؟

يتخوّف ناشطون في البلدة من أن تتضمّن المدينة الصناعية المزمع «زرعها» في الغابة إنشاء محرقة للغابات. يستند هؤلاء الى أن كتاب المدير العام لوزارة لـ «الأخبار» إن حضور الوزير السابق فادي عيود غالبية الاجتماعات واللقاءات التي يعقدها رئيس البلدية مع المعنيين توجي بذلك، كون عيود سبق أن حاول وضع محرقة في بلدة ضهور الشوير المجاورة من دون أن ينجح، فيما شدّد رئيس البلدية زهير بو نادر على أن «تصنيف المنطقة يمنع إنشاء محارق، وهذا أمر ترفضه رفضاً قاطعاً».

كما أذعت الدولة اللبنانية، ممثلة بهيئة القضايا في وزارة العدل، على بو نادر امام قاضي التحقيق في جبل لبنان ساندرًا المُختار التي قررت ضمّ الدعوى الى ادعاء النيابة العامة الاستئنافية. وفي التفاصيل، فقد تقدّم مختاراً البلدة وليد القنطار ومسارون الناكوزي، في ايلول 2017، بطلب امام القاضي العقاري في جبل لبنان لبيب سلهب لإعادة تكوين خريطة الاملاك العامة لبتنايبع البلدة، بعدما تبينّ في تقرير أعدّه خبير مكلف من القضاء أن الخريطة التي تستند اليها البلدية لمنح تراخيص البناء وشق الطرق مرزورة وتمّ الخلاعب فيها، ما أدّى إلى تدمير جزء كبير من الينابيع والاملاك العامة المحيطة بها. القاضي سلهب اعتبر أن التقرير يتضمن جرائم ويستدعي اعتباره بمثابة إخبار الى النيابة العامة الاستئنافية. فقد اظهر تعرّض خريطة المرسوم الجمهوري 2782/ك المتعلّقة بتحديد الاملاك العامة حيث يناعيب البلدة والحرم المحيطة بها للتحويل، ما أدّى الى تقليص مساحة هذه الاملاك وخلق عقارات وعمية.

كما تبيّن أن هناك تعديلات على 30 ألف متر مربع من الاملاك العامة، وعلى 75 ألف متر مربع من املاك الحرم المحيطة بالاملاك العامة والممنوع البناء عليها. وتُشكّل هذه المساحة نحو 56 عقاراً، كذلك سجّل التقرير تعديلات على مجرى الميناء ومنح تراخيص على الاملاك العامة. وخلص الى انه بسبب التزوير والتلاعب، فإن نحو 22 نبعاً من بين 36 نبعاً في البلدة باتت تقع ضمن املاك خاصة. ومن بين 19 خزان باطون عمومي للمياه، تبيّن أن 12 منها ايضاً باتت ضمن «املاك خاصة»؛ وفي 16 نيسان الماضي، اتخذ القاضي العقاري في جبل لبنان يوسف الحكيم قراراً بإعادة تشكيل خريطة الاملاك العامة للبتنايبع في البلدة، «الامر الذي يُخثب مسألة تزوير الخريطة ويفتح باباً لمسألة الجهات المعنية، وأولها البلدية، حول حجم توزّطها في هذه المسألة»، وفق المحامي بو نادر.

هذه كلها يضعها رئيس البلدية في إطار «الشائعات المغرضة التي لا مبرر لها». وانتهم المختارين القنطار والناكوزي «الأسباب شخصية وسياسية» بـ «تسويق شائعات بعد أكثر من عشر سنوات على اختتام أعمال المساحة، بأن أعمال التحديد والتحرير لم تتقدّم بالرسوم رقم 2782 ما تسبب في تقليص مساحة الاملاك العامة»، ووصف «كل ما يتّباع» عن خريطة الينابيع والاملاك العامة بأنه «مفعل من المختارين». وإذا سلّمنا جدلاً بأن تقرير الخبير صحيح، فإن ذلك حصل في عهد سابقة، تأمّله عن ان القانون واضح في نحصه على ان المشاح ينظّم محاضر التحديد والخرائط بحضور المختار والمختار، ولا علاقة لرئيس البلدية بالأمر».

بسبب التزوير والتلاعب فإن نحو 22 نبعا من بين 36 نبعا في البلدة باتت تقم ضمن املاك خاصة

مكونات هيئة التنسيق إلى تنظيم تحركات فتوية بلا أي تنسيق مع باقي المكونات داخل الهيئة، وهذا ما حصل مع رابطة اساتذة التعليم الثانوي التي أعلنت الإضراب ليومين نهاية الأسبوع الماضي، ورابطة موظفي الإدارة العامة التي تنفذ اليوم إضراباً خاصاً بها في الإدارات العامة والوزارات. فيما بدأ لافتاً أن تخرج اصوات من قواعد المعلمين تقول ان لا مانع لديها من اقتطاع عشرات الالاف للبريات على قاعدة المساواة في الحسم بين مكونات القطاع العام.

على خط موزان، لم تستجب هيئة التنسيق لمحاولات رابطة اساتذة القطاع العام، لم تستجب هيئة

تراهن هيئة التنسيق هو مجرد شائعات

الجامعة اللبنانية والمتقاعدين العسكريين التواصل معها بهدف توسيع كتلة المواجهة، بذريعة ان لكل قطاع خصوصيته التي يدافع عنها. رغم ذلك، «لا بديل عن توحيد القوى المتضرة»، كما قال رئيس رابطة الاساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية يوسف ضاهر. وهو عزا صعوبة التنسيق الى «الشائعات الرسمية المقصودة بأنه ليس هناك تخفيض هنا، بل تخفيض هناك، إضافة الى التحزب وعدم وجود عمل نقابي صرف». وأعرب ضاهر عن اعتقاده بأن الأمر يمكن ان يتبلور أكثر عندما يشعر الجميع بالولج الحقيقي، لكن أخشى وقتها

حق الرد

شركة البان لبنان: نكافح التلوث

وصول المعادن كافة من الشركة الكندية خلال اشهر ليتم التركيب والتشغيل ضمن المهلة التي أعطتها وزارة البيئة وتنتهي آخر العام 2019. ومن جهة اخرى، فقد بادرت بالتعاون الكامل مع طلب المدعي العام المالي في تشرين الثاني 2018، الى حفر برك تجميع الاسمدة المسائلة الناتجة عن المزرعة مع زراعة القصب على الاطراف وضمئها. والتزمنا بإنشاء بركة خاصة لتجميع المياه ضمن مهلة اسبوعين بدءاً من 2019/04/30 بناءً لطلب القاضية الجزائية المنفردة في بعلبك، حرصاً منا على تطبيق القانون وثبات المصادقية من خلال قرض مدعوم من مصرف لبنان، الى جانب الكلفة التشغيلية السنوية التي تزيد على 500 ألف دولار وتحتملها البان لبنان كاملة، وذلك حفاظاً على البيئة وصحة اهل المنطقة. وقد اعدنا كل الدراسات اللازمة بالتعاون مع وزارة البيئة لتحديد المشاكل كافة واختيار التقنية الأكثر ملائمة للغابات الناتجة عن نشاطاتنا. ووقعنا في 22 تشرين الاول 2018 في السراي الحكومي، عقداً مع شركة LWR الكندية، ولا تزال وزارة البيئة تتابع الملف وتشرف على سير الاعمال بشكل دوري من خلال مشروع LEPA. ونظراً الى أهمية الأمر وتسريع التنفيذ، بادرت مباشرة بالتوصل حتى قبل الاستحصال على موافقة مصرف لبنان لدعم الغائدة، وقد أنهينا حتى الآن أعمال البنى التحتية وأعمال البناء، التابعة للمشرووع، ونحن في انتظار